الأهرام
مجلة
٢٥

الديموقراطية

فصلية متخصصة تعنى بالقضايا المعاصرة للديموقراطية ٢٠٠٧

★ حول التعديلات الدستورية (الافتتاحية) — د. هالة مصطفى
★ النخبة السياسية فى العالم العربى — (ملف العدد)
★ النخبة و دولة الاستقلال الوطنى — د. شاكر النابلسى
★ النخبة و قضايا الاصلاح — سامى واوود
★ النخبة النسوية فى مصر : رؤية سوسيولوچية — أميمة أبو الخير
★ العراق و تأسيس نخبة المستقبل — د. ميثم جنابى
★ إشكالية العلمانية فى الفكر العربى المعاصر — عبد السلام الطويل
★ انتخابات الكونجرس و مستقبل السياسة الأمريكية — كريم القاضى
★ التجربة الصينية .. إنجازات و تحديات — د. على لطفى

25 DEMOCRACY Review

English Summary

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأهرام
رئيس مجلس الادارة
صلاح الغمرى

الديمقراطية

فصلية متخصصة تعنى بالقضايا المعاصرة للديمقراطية

رئيس التحرير
د. هالة مصطفى

مساعد رئيس التحرير
سيد عبد المجيد

مدير التحرير
عاطف السعداوى

مدير التحرير التنفيذى
عزمى عاشور

سكرتير التحرير
بشير عبد الفتاح

سكرتير تحرير تنفيذى
نسرين اللواتى

محرر القسم الانجليزى
ميرفت دياب

المدير الفنى
وحيد القلش

مشرف فنى
محمود شيحه

سكرتير فنى
كمال إبراهيم

٢٥

تصدر عن مؤسسة الأهرام - ش الجلاء - القاهرة - مصر
http//:democracy.ahram.org.eg E-mail: democracy@ahram.org.eg

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مجلة الديمقراطية

دورية سياسية متخصصة تعنى بدراسة النظم السياسية المختلفة. ويقع مجال اهتمامها الرئيسى فيما يعرف فى دراسات العلوم السياسية بحقل "السياسات المقارنة "Comparative Politics، والتى تهتم بدراسة أنواع وأنماط النظم فى العالم وتطوراتها السياسية، كما تهتم بقضايا من نوع: التحول الديمقراطى، الثقافة السياسية، النظم الحزبية، الانتخابات، السياسات العامة، دراسات الرأى العام، قضايا حقوق الانسان ، وغيرها مما يتعلق بتطور الأوضاع الداخلية فى النظم والمجتمعات المختلفة فى أمريكا، أوروبا، آسيا، أفريقيا ، العالم العربى والاسلامى، مصر. بحيث تستطيع رصد التطورات فى هذه المجالات إلى جانب السعى لتقديم رؤية مقارنة عنها.

المراسلات

- توجه المراسلات باسم د. هالة مصطفى مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة .
- تليفون القاهرة : ٥٧٨٦٩٦٠ - ٧٧٠٣١٨٨ - ٧٧٠٥٢٧٣ فاكس : ٧٧٠٥٢٣٨

سعر بيع النسخة :

- مصر ١٠ جنيهات ، سوريا ٢٠٠ ليرة ، لبنان ٥٠٠٠ ليرة ، الأردن ٢ دينار، الكويت ١ دينار، السعودية ١٥ ريالا، فلسطين ٢,٥دولار، الجمهورية اليمنية ٥٠٠ ريال ، تونس ٥,٠٠دينارات، المغرب ٤٠ درهما، الجزائر ٣٠٠ دينار، البحرين ١,٥٠ دينار، قطر ١٥ ريال، الامارات ١٥ درهم، سلطنة عمان ١,٥٠ ريال، المملكة المتحدة ٢,٥٠جك، الولايات المتحدة ٨ دولارا، سويسرا ٤ فرنك سويسرى، ايطاليا ٣,٢٥ يورو، المانيا ٣,٢٥ يورو، اليونان ٢ يورو، النمسا ٣,٢٥ يورو، هولندا ٣,٢٥ يورو، فرنسا ٢,٥٠ يورو ، بريطانيا ٣ أسترلينى.

الإشتراكات السنوية

- (داخل مصر) : ٤٠ جنيها
  (خارج مصر) : ٣٠ دولارا للدول العربية ، ٤٠ دولارا للدول الاوروبية والإفريقية، ٥٠ دولارا باقى دول العالم
- توجه الاشتراكات باسم إدارة الإشتراكات، شارع الجلاء،القاهرة، جمهورية مصر العربية

الإعلانات

- إدارة الإعلانات بمؤسسة الاهرام . شارع الجلاء . القاهرة . جمهورية مصر العربية

- طبعت بمطابع الاهرام التجارية . قليوب

رقم الإيداع : ٢٦٥٨ / ٢٠٠١

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٥

النخبة السياسية العربية وقضايا الاصلاح

د. إدريس لكريني
(أستاذ جامعي، كلية الحقوق، مراكش)

مقدمة

تنطوى دراسة النخبة فى أى مجتمع على أهمية كبرى باعتبارها تسهم بشكل كبير فى فهم وتفسير السلطة السياسية داخل الدولة، فداخل أى مجتمع نجد هناك فئة محدودة حاكمة تحتكر أهم المراكز الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .. وتلعب أدوارا طلائعية داخل النسق السياسى وتملك سلطات على مستوى اتخاذ القرارات أو التأثير فى صياغتها فى أقل الأحوال، وأخرى واسعة محكومة ولا تملك نفس الإمكانيات فيما يخص صناعة هذه القرارات.

وهكذا توجد فى كل مجتمع من المجتمعات نخبة أتيحت لها إمكانية الاضطلاع بأدوار رئيسية ومهمة فى مختلف المجالات.

ويطرح موضوع النخبة صعوبات مفاهيمية جمة نظرا لتعدد الرؤى والمقاربات فى هذا الشأن وقد تناوله بالدراسة بعض الفلاسفة منذ آلاف السنين، فأفلاطون سبق وأن تحدث عن طبقة الحكماء .. كما استعملت كلمة "النخبة" فى القرن السابع عشر لوصف سلع ذات تفوق معين، وامتد استعمالها فيما بعد ليشمل الإشارة إلى فئات اجتماعية متفوقة كالوحدات العسكرية الخاصة أو الطبقات العليا من النبلاء(١).

وقد اكتسى مصطلح النخبة أهمية بالغة فى بداية القرن المنصرم مع ظهور نظريات مرتبطة بهذا الشأن، قادها بعض الباحثين أمثال: باريتو وموسكا .. فتباينت الاصطلاحات التى ترمز إلى هذه الفئة ما بين الطليعة، الصفوة، السراة، الملأ.

اولا- مقاربة المفهوم :

كان للباحثين الإيطاليين موسكا MOSKA وباريتو PARETO الأثر الكبير فى ذيوع هذا المفهوم من خلال دراساتهم الاجتماعية فى بداية القرن العشرين، فقد أكدا معا على أن المجتمعات تنقسم عادة إلى طبقتين أو جماعتين: الأولى حاكمة والثانية محكومة، وإذا كان موسكا قد فضل استعمال مصطلح الطبقة السياسية ليعبر به عن الفئة الأولى، فإن باريتو فضل مصطلح الطبقة الحاكمة للتعبير عنها. والنخبة من منظورهما هى مجموعة قليلة من الأشخاص الذين توافرت لديهم شروط موضوعية (الثروة والقدرة ..) وأخرى

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ذاتية (المواهب ..) بالشكل الذى يجعلها متميزة عن باقى أفراد المجتمع.

أما لازويل Lassswel فقد اعتبر أنها تلك الطبقة التى تتميز بقدرتها على التأثير أكثر من غيرها، مع جنيها لنتائج ملموسة بفعل هذا التأثير.

وضمن تصور آخر نجد رايت ميلز الذى ركز على المجتمع الأمريكى فى دراساته، يقيم علاقة وطيدة بين النخبة وامتلاك إمكانية اتخاذ القرار، حيث توصل إلى أن هناك مجموعة من المؤسسات تتحكم فى مسار الولايات المتحدة حددها فى: المؤسسة العسكرية، المؤسسة السياسية المؤسسة الشركات الكبرى، من خلال نخبة تحتل مكانة مهمة داخل هرم اتخاذ القرار داخل هذه المؤسسات.

وفى القواميس الإنجليزية تعرف باعتبارها: " أقوى مجموعة من الناس فى المجتمع، ولها مكانتها المتميزة وذات الاعتبار"(٢). بينما القواميس الفرنسية فتحدثت فى هذا الشأن عن أشخاص وجماعات تتيح لهم إمكانية امتلاك القوة أو التأثير المشاركة فى صياغة تاريخ جماعة معينة، عبر وسائل وسبل عديدة (اتخاذ القرارات اقتراح الأفكار، إبداء المشاعر ..).

والجدير بالذكر أن هناك مجموعة من الاعتبارات الذاتية (الذكاء، الإبداع، الاجتهاد، الطموح ..) والموضوعية (الإمكانيات الاقتصادية والعلمية والوظيفية ..) التى تجعل النخبة -باعتبارها أقلية- تتحكم فى فئات عريضة من المجتمع.

ولعل أبرز ما تتميز به هذه الأقلية هو تلك القوة أو القدرة على التأثير على الآخرين فتقنعهم أو تغريهم أو تهددهم وتنتهى إلى توجيههم وقيادتهم والاستفادة منهم حسب أهداف معينة(٣).

وعلى الرغم من الصعوبات التى تواجه تحديد مفهوم محدد للنخبة بالنظر لتعدد التعريفات الواردة بشأنها، يمكن القول أن المصطلح يحيل إلى مجموعة من الأفراد الذين يتموقعون فى مراكز سياسية واجتماعية واقتصادية .. عليا داخل المجتمع تسمح لهم بصناعة القرارات فى مختلف المجالات أو التأثير فى صياغته.

وبناء على ذلك كان من الطبيعى أن تتوافر لكل مجتمع من المجتمعات -بغض النظر عن درجة نمائه وتطوره- نخبة تحظى بأهمية كبرى على مستوى قيادة الحياة الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية أو العسكرية أو الاقتصادية.

ويعتقد البعض أن ترتيب وموقع أنماط "الصفوة" يختلف من حيث الأهمية والقوة، من مجتمع إلى آخر، كما يختلف فى المجتمع الواحد من مرحلة إلى أخرى. ففى المجتمع البدائى أو البدوى، كانت الشجاعة والفروسية والكرم والشعر والثروة وحدها تشكل قيم وإمكانات "الصفوة" .. وفى مجتمع أكثر تطورا وتحضرا يصبح أهل العلم والرأى والحكمة والفراسة، هم صفوة المجتمع، ويجرى حل الأمور تحت رعايتهم ومشورتهم(٤).

أما بخصوص النخبة السياسية فنجد بنتام Puntam يقصر مفهوم النخبة فقط على "أولئك الذين لهم سلطة أكبر على الآخرين"، فالنخبة السياسية تقتصر فقط على البرلمانيين، الوزراء ورؤساء الدولة بالإضافة إلى كبار الموظفين(٥).

ومن منظور بوتومور تعتبر النخبة السياسية هى تلك المجموعة التى تضم أفرادا يمارسون السلطة السياسية داخل المجتمع خلال فترة زمنية محددة. وضمن هذا الإطار نجد أعضاء الحكومة، والموظفين الإداريين السامين والقادة العسكريين والمستثمرين الاقتصاديين الكبار وبعض العائلات النافذة سياسيا.

أما موسكا وباريتو فقد كانا معا مهتمين بالنخبة باعتبارها فئات من الناس تمارس السلطة السياسية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مباشرة وتكون فى وضع تؤثر فيه بشدة فى عملية ممارسة هذه السلطة(٦).

وذهب العديد من الباحثين إلى أن هذه النخبة تشكل فئة اجتماعية متقاربة، رغم بعض اختلافاتها الإيديولوجية والسياسية، كما أكدوا أيضا أنها تأتى عبر سبل مختلفة ومتعددة تتأرجح ما بين الوراثة والقوة والتعيين والتزكية تارة وبين الانتخاب تارة أخرى.

وإذا كان هناك اعتقاد بأن النخب السياسية مفتوحة أمام كل أفراد المجتمع كيفما كان منشؤها الاجتماعى، مهنها، مستواها الثقافى أو طبيعة جنسها .. فإن موسكا اعتبر أن نقيض هذا النموذج هو السائد على اعتبار أن هناك أقلية تتميز عن باقى شرائح المجتمع بخصائص معينة تمنحها تفوقا ماديا، ثقافيا وأدبيا ..(٧).

وفى مقابل الرأى الذى يركز على النخبة السياسية فى مقارباته وتحليلاته كأرسطو، باريتو، موسكا ...، هناك اتجاه آخر قاده كل من سان سيمون وكارل منهايم وريمون آرون ورايت ميلز ...، أكد فيه أصحابه على وجود أشكال متعددة من النخب تعمل بشكل مشترك (نخبة عسكرية، نخبة اقتصادية وسياسية ..)، فالمجتمع -بحسب هذا الرأى الأخير- ينتج بالإضافة إلى نخب سياسية نخبا أخرى، غير أن هذه الأخيرة لا تحظى بممارسة أدوار سياسية كبرى، بل يظل تأثيرها فى قضايا ومواقف هذا الحقل متواضعا.

ويعتقد أحد الباحثين أن الفرق الأساسى بين النخبة السياسية وباقى النخب يكمن فى كون الأولى تتمتع بمجموعة من الصلاحيات تجعلها هى المقررة الأولى للمجتمع بحيث تختار له توجهاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأخلاقية أحيانا، مما يجعل سلطاتها واسعة وتأثيرها لا محدودا، أما النخب الأخرى فإنها تمارس نفوذها وسلطتها داخل مجالاتها الخاصة، دون أن تستطيع التأثير على التوجهات السياسية بشكل قوى وفعال(٨).

ومن هذا المنطلق فالنخبة السياسية تحتل مركزا متميزا ضمن قائمة مختلف النخب الأخرى، باعتبارها تملك القوة والقدرة داخل النظام السياسى للدولة، وتسهم بشكل محورى فى صناعة القرارات.

ولقد جاءت نظرية النخبة كرد فعل على استحالة تطبيق الديموقراطية باعتبارها "حكم الشعب نفسه بنفسه ولنفسه"، وكبديل لنظرية الطبقات الاجتماعية التى جاءت بها الماركسية. فباريتو فى كتابه "العقل والمجتمع حدد مفهوم النخبة فى كونها مجموعة من الأفراد الذين توفقوا فى مختلف أنشطتهم ووظائفهم بشكل جيد داخل "مباراة الحياة"، بالشكل يجعلهم قادرين على احتلال مناصب قيادية للقيام بأدوار سياسية واجتماعية محورية داخل المجتمع وتظل هذه القيادة غير مشروطة بالضرورة بموافقة أفراد هذا الأخير. أما موسكا فيؤكد على أنها مجموعة قليلة من الأشخاص يميزها التماسك وتملك القوة والإمكانية فى مواجهة الأصوات المعارضة لها، وهى بذلك تملك قدرة فائقة على تنظيم أغلبية اجتماعية غير منظمة، غير أنه وعلى عكس باريتو يؤكد على ضرورة توافر موافقة المحكومين فى هذا الشأن (مقاربة ديموقراطية). فيما يبرز بوتومور أيضا الدور الهام الذى تلعبه النخبة والمرتبط بتدبير شؤون المجتمع وقيادته.

أما ميشيل روبرتو ومن خلال مقاربته لنشاط الأحزاب السياسية توصل إلى أن هذه الأخيرة باعتبارها مظهرا من مظاهر الممارسة الديموقراطية تصبح مع مرور الوقت رهينة تحكم أقلية تستأثر بسلطة واسعة على مستوى اتخاذ القرارات داخل التنظيم، ونفس الشىء بالنسبة لبنيات اجتماعية أخرى بما فيها الدولة، وبخاصة وأن هذه البنيات تحتاج إلى أقليات منظمة.

من خلال المعطيات السابقة يمكن استخلاص أن النخبة السياسية هى أقلية داخل المجتمع، تتوفر على خصائص وقدرات ذاتية وإمكانيات أخرى موضوعية تمكنها من قيادة المجتمع والتأثير فى مساره من خلال

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قدرتها على صناعة القرارات السياسية..

من المفروض أن تحتل النخبة السياسية -باعتبارها الفئة التى تستأثر باتخاذ القرارات الأساسية فى الدولة أو تؤثر فيها- مكانة متميزة داخل المجتمعات باعتبارها القاطرة التى ينبغى أن تقود حركة التطور والتنمية، غير أن نجاح هذا الدور الحيوى والهام يظل مرتبطا بمدى قوتها ومصداقيتها وتجددها.

وفى هذا السياق تشير بعض الدراسات إلى أن النخبة السياسية وحدها (رؤساء الجمهوريات، ورؤساء الوزارات، والأحزاب والمجالس البرلمانية ..) تستطيع أن تحدث الإصلاحات والتغير داخل المجتمع والدولة، ذلك أن استمرارية الديموقراطية على امتداد فترات زمنية طويلة يتطلب العديد من التغييرات والتعديلات، تستطيع النخبة من خلالها النخبة التى تقدر الديموقراطية وتستجيب للاهتمامات المختلفة وتعمل على دمجها أن تقوم باستمرار بإصلاح الديموقراطية وإعادة تشكيلها(٩).

ويبدو أن استقلال النخب السياسية، لا يمنع من ارتباطها بممثليها والفئات التى تدعمها، وهذا هو النصف الثانى من الحقيقة التى أبان عنها شوميتر، وقد بين فيبر ذلك فيما يخص الأحزاب والتنظيمات السياسية بحيث أن القادة الحزبيين فى تنافسهم على السلطة غالبا ما يحققون لأنصارهم بعض الرغبات والمطالب(١٠)..

كما أن أولئك الذين هم فى مراكز السلطة، يعون تماما مدى عدم استقرارهم فى مراكزهم ولذا فإنهم يقيمون اعتبارا للفئات المعارضة إذ أنهم أنفسهم كانوا فى صفوف المعارضة وسيعودون فى يوم من الأيام إلى تلك الصفوف(١١).

ومن هذا المنطلق يظل التجديد داخل هذه الفئة أمرا مطلوبا -ولو تم ببطء- لأجل تعزيزها بعناصر جديدة كل حين، غير أن الملاحظ هو أن هذا التغيير يظل مرتبطا بطبيعة النظام السياسى الذى تشتغل فيه هذه النخبة، فكلما كان الفضاء ديموقراطيا ومنفتحا إلا وبرزت حركية وحيوية هذا التجدد باستمرار، وكلما كان النظام السياسى منغلقا وشموليا حدث العكس.

ومن هنا، فالنخب السياسية فى العديد من المجتمعات التى تعانى من ويلات التسلط تضع شروطا تعجيزية للالتحاق بصفوفها كما أنها لا تقر بأهمية الممارسة الديموقراطية إلا عندما تكون هذه الأخيرة فى صالحها، فآلية الانتخابات المزورة تسمح بإعادة تجديد نفس الوجوه أو صعود النخب الموالية لها. ومن هنا نطرح سؤالا ملحا: هل يمكن لنخبة سياسية لا تؤمن بالديموقراطية ولا تتبناها فى ممارساتها أن تطالب جهات أخرى بتحقيقها وبلورتها فى الواقع

ثانيا- النخب العربية ومطلب الإصلاح الديموقراطى :

تتقاسم النخب السياسية العربية الحاكمة مجموعة من الخاصيات المشتركة، لخصها أحد الباحثين(١٢) فى ثلاث خصائص هى: التجربة السياسية المشتركة (الخبرة التاريخية، الخبرة الدينية، الخبرة السياسية) ثم التكوين الفكرى المشترك (المعتقد الدينى، المعتقد السياسى، التكوين العصرى) هذا فضلا عن تشابه طرق تولى الحكم (الوراثة، الانقلاب، الخلافة، الانتخاب).

وقد نجحت الأنظمة السياسية فى مختلف البلدان العربية إلى حد بعيد فى تدجين العديد النخب (المثقفة، الاقتصادية، الدينية، العسكرية، الحزبية، الحكومية ..) تارة بالتهديد والوعيد، وتارة أخرى بالإغراء والترغيب، وبخاصة وأن فئة كبيرة من هذه الأنظمة تعتمد فى استراتيجيتها التسلطية على النخبة السياسية إلى جانب

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نظيرتها العسكرية، وتبين تغليب بعض هذه النخب لمصالحها الخاصة، وتورطها فى فساد مالى وإدارى وسياسى .. مما أسهم بشكل كبير فى خلق فجوة بين السلطة السياسية الحاكمة من جهة وما بين أفراد المجتمع من جهة أخرى، وفرض استمرار الأوضاع السياسية على حالها. الأمر أفقد هذه النخب ثقة الجماهير وولد شعورا بالإحباط فى أوساط الشعوب العربية، فيما فضلت نخب أخرى الانكفاء على نفسها والانزواء بعيدا.

وبغض النظر عن وجود رغبة حقيقية لدى النخبة السياسية لإجراء تغييرات جدية فى الأنساق السياسية العربية أو غيابها، فإن الإصلاح الديموقراطى الحقيقى فى المنطقة، لا ينبغى أن يرتبط بمشاريع إصلاحية خارجية، بقدر ما ينبغى أن يرتكز على الإنصات إلى نبض الشارع العربى وتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بهذه البلدان، بعيدا عن كل إملاءات خارجية لا تحقق إلا مصالح مروجيها .. ومع ذلك ينبغى استثماز هذه المشاريع بشكل محسوب وذكى للضغط على الأنظمة العربية من خلال حثها على فتح المجال أمام مختلف الفاعلين داخليا، لبلورة تصورات ومشاريع إصلاحية ديموقراطية حقيقية(١٣)، ذلك أن الإصلاحات الكفيلة بإخراج الأقطار العربية منْ إخفاقاتها وتخلفها يظل مشروطا بفتح ورشات إصلاحية تنبع من الداخل، لتعكس الحاجات الحقيقية الملحة لشعوب المنطقة الكفيلة بإخراجها من إكراهاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ولا يخفى انعكاس هذه الأوضاع على المجتمع، فالتماهى بالمتسلط يشكل أحد" المظاهر البارزة فى سعى الإنسان المقهور لحل مأزقه الوجودى والتخفيف من انعدام الشعور بالأمن والتبخيس الذاتى الذى يلحق به من جراء وضعية الرضوخ .. والتماهى بالمعتدى هو من أقوى عوامل مقاومة التغيير، وعرقلة التحرر الوطنى والاجتماعى(١٤).

والملاحظ أن الركود السياسى الذى تشهده معظم الأقطار العربية من جهة وتهافت هذه المشاريع الخارجية على المنطقة من جهة ثانية يؤكد حجم التحديات والمسؤوليات التاريخية المطروحة على عاتق النخب العربية بشتى أصنافها باتجاه بلورة وفرض إصلاحات تكون فى حجم التحديات الداخلية والخارجية.

ويعتقد أحد الباحثين(١٥) أن أزمة "الصفوة العربية" أزمة مركبة، ولها عدة جوانب من بينها:

١- ضعف المصداقية لدى هذه الصفوة، بحيث تأكد لجل الناس فى الوطن العربى أن الأقوال والتصريحات والشعارات مخالفة ومتناقضة مع الأفعال والممارسة والتطبيق.

٢- الفشل والهزائم والإحباطات التى سادت الشعوب العربية، وهى مسؤولية الصفوة السياسية بالدرجة الأولى.

٣- بسبب ضعف أو غياب المصداقية، وبسبب تراكم الفشل، فقدت الشعوب العربية "الثقة" فى قياداتها، وتفشى القنوط بين كثير من الأوساط الشعبية.

ويضيف بأن أزمة "الصفوة العربية المعاصرة" هى أزمة قيم، ذلك أن نجاح وتألق "النموذج التاريخى" كان بسبب ثروته من القيم، وبسبب تفاعل تلك القيم وانبساط سلطانها فى الحياة ولا تزال هى النبع وهى المصدر فلا صفوة ولا نجاح بدون قيم وبدون الصدق فى الفعل والممارسة(١٦).

إن النخب السياسية العربية الحاكمة منها أو تلك المتموقعة فى صفوف المعارضة ينبغى أن تراهن على الجماهير وتستمد منها مشروعيتها وقوتها، كما أن إيمانها بالديموقراطية مبدأ وسلوكا يعد منطلقا لتحقيق تغيير حقيقى فى الأقطار العربية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يؤكد تاريخ البشرية دائما بأن النخب عندما تتحمل مسؤوليتها تسهم بشكل كبير فى تطور مجتمعاتها، فقد برزت فى الماضى نخب عربية وإسلامية أثرت الحضارة الإنسانية بمواقفها وأفكارها وأسهمت بشكل ملحوظ فى تحديث وتطوير مجتمعاتها. ومن تم فسكوت النخب وعدم فضحها ونقدها لهذه الأوضاع، يعد فى حد ذاته تواطؤا مع الأنظمة وتشجيعا لها من أجل التمادى فى تسلطها.

ولعل الموضوعية تقتضى -فى ظل الأوضاع المأزومة التى تعيشها مختلف الأقطار العربية فى شتى المجالات القيام بوقفة صريحة مع الذات والاعتراف بالأخطاء والوقوف على العلل ومكامن الخلل لأن ذلك هو السبيل الأساسى لتحقيق تغيير فى حجم التطلعات والانتظارات الداخلية والتحديات التى يفرضها المحيط الدولى.

وإذا كان الدور القيادى للنخبة على مستوى الإصلاح والتغيير ينطوى على أهمية كبرى فى مختلف المجتمعات البشرية فإن هذا الدور يصبح أكثر أهمية وحيوية وأكثر إلحاحا فى المنطقة العربية.

ثالثا- النخبة السياسية فى المغرب :

سارت معظم الدراسات التى انصبت على مقاربة موضوع النخبة السياسية فى المغرب، فى اتجاهين، الأول: أنكر وجود نظرية للنخبة السياسية (عربيا ومغربيا) نظرا لارتباطها بالمفهوم الغربى ومقوماته، سواء فى أبعاده التاريخية الماركسية أو الديموقراطية، والثانى: أكد على هذا الوجود سواء بالاعتماد على التاريخ السياسى للمغرب أو من خلال ربط ظهورها بالوجود الاستعمارى.

إن مقاربة موضوع النخبة السياسية فى المغرب ينطوى على صعوبات شتى نظرا لتأثرها بمجمل التحولات التى شهدها المغرب من جهة وبمواقف النظام السياسى من جهة ثانية مما يتطلب استحضار مختلف المحطات السياسية الكبرى فى تاريخ المغرب الحديث، وكذا السلطات المحورية التى يحظى بها الملك فى النسق السياسى والدستورى المغربى، التى لا تترك للنخبة السياسية سوى هامشا ضيقا للتحرك.

وبالعودة إلى تاريخ المغرب نجد أن النخبة السياسية فى البلاد كانت تتكون من عنصرين رئيسيين: المخزن والخاصة، وضمن هذا السياق نجد فئة العلماء والشرفاء وشيوخ الزوايا التى تستمد قوتها وشرعيتها من وظائفها الدينية هذا بالإضافة إلى رؤساء الحرف والقواد..

قبل أن تتراجع هذه النخبة بفعل الاحتلال الفرنسى، بعدما عمل هذا الأخير على تهميش إدارة المخزن بالشكل انعكس بالسلب أيضا على أدوار "الخاصة" من علماء وشرفاء وشيوخ وزوايا(١٧).

وفى ظل هذه الظروف سيطغى الطابع الوطنى على هذه النخبة فى سياق مواجهة المستعمر، كما ستتعزز الحركة الوطنية بفئات سبق أن تلقت تكوينا عصريا، الأمر الذى أسهم فى تعزيز الوعى ببعض القيم الليبرالية المرتبطة بتقديس الحريات واعتماد أساليب ديموقراطية فى تدبير الخلافات السياسية.

ونتيجة لحصول المغرب على استقلاله سنة ١٩٥٦ ستشهد النخبة تطورا ملحوظا بعدما ارتفع عدد موظفى الدولة، وتعزيز هذه الفئة بنخب ثقافية واقتصادية جديدة. وهو ما سمح ببروز صنفين من النخب، الأولى: تقليدية حاولت الاستمرار والمحافظة على خصائصها رغم التطورات السياسية والاجتماعية والثقافية المتلاحقة، والثانية: حديثة استفادت من هذه التحولات وبرزت فى العقود الأخيرة مما تمخض عنه نوع من الصراع والتنافس بين مختلف الفاعلين السياسيين.

إن اهم السبل التى تؤدى إلى ولوج عالم النخبة السياسية فى المغرب تتلخص فى التعيين (النخبة الحكومية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والإدارية العليا)، والانتخاب (النخبة البرلمانية).

فبخصوص اقتحام الأولى يظل الأمر بحسب البعض مرهونا ب"الأصل النبيل" والإمكانيات المالية والحصول على "الرضا المخزنى"، فيما يظل عامل الكفاءة ثانويا.

وأن يكون المرء وزيرا فى النسق المغربى فذلك يعنى مرورا مفترضا عبر عدد من القنوات، ويعنى كذلك حيازة أكيدة لعدد من الرساميل المفتوحة على الجاه والأصل النبيل(١٨)، كما أن المصاهرة تقود أيضا إلى صنع القرار(١٩).

أما اقتحام الثانية وبالإضافة إلى السبل الانتخابية المشروعة فهو يعتمد فى كثير من الحالات على سبل متحايلة، وملتوية وغير شرعية فما تعرفه العمليات الانتخابية من بعض مظاهر الفساد تفرض أشخاصا بعينهم وتحول دون تجدد هذه النخبة، كما أن تزكية العضو للترشيح للانتخابات التشريعية أو المحلية داخل مختلف الأحزاب تخضع فى العديد من الحالات لاعتبارات آنية وبعيدة عن الكفاءة والجدارة بعدما تحول هاجس الأحزاب إلى الحصول على نسب مهمة من المقاعد داخل البرلمان، دون التفكير فى تطوير أدائها ووظائفها.

وضمن هذا السياق، تعيش الأحزاب السياسية المغربية أزمة حقيقية على مستوى تدبير اختلافاتها الداخلية ووظائفها الاجتماعية والسياسية، فالديموقراطية الداخلية تصبح بدون جدوى كلما تم الاقتراب من مراكز القرار داخل الهياكل الرئيسية للحزب حيث يفرض أسلوب التزكية والتعيين نفسه بقوة ويسود منطق الوراثة فى بناء الشرعية السياسية بالشكل الذى يكرس "شخصنة" هذه الهيئات ويحول دون تجددها، وهذا يدفعنا إلى التساؤل عن مدى جدية ومصداقية مطالبة هذه الأحزاب للأنظمة السياسية بإعمال أسلوب الديموقراطية وذلك فى الوقت الذى تتنكر له هى نفسها فى ممارساتها الداخلية.

وأمام هذه الاعتبارات "يصير الوصول إلى القمة محكوما بعدد من الولاءات والتضحيات والتحالفات والخصومات والضرب تحت الحزام أيضا، خصوصا وأن الوصول إلى أعلى الهرم الحزبى يفتح الطريق مباشرة نحو إمكانيات الاستوزار وصنع القرار"(٢٠).

وكل هذه العوامل بالإضافة إلى ضعف التأطير والتعبئة والتنشئة الاجتماعية والسياسية الذى يترجمه المستوى الهزيل لإعلامها والتعصب للمواقف التى تترجمها ظاهرة الانشقاقات التى تعرفها هذه الأحزاب – وضعف وهشاشة ولاء أعضائها التى يؤكدها أيضا الإقبال المكثف على الانتقال من حزب لآخر– واعتماد إصلاحات داخلية "ترقيعية" مرحلية يسهم فى تكريس العزوف السياسى فى أوساط المجتمع بكل فئاته.

وتؤكد مجموعة من المحطات فى تاريخ مغرب ما بعد الاستقلال أن النظام السياسى –الذى يتميز عادة بقدرة هائلة على احتواء أو إقصاء المشاريع المضادة– وفى سبيل تحقيق نوع من التوازن للمؤسسة الملكية داخل الحقل السياسى المغربى اتجه إلى إضعاف هذه الأحزاب تارة بتشكيل أحزاب "إدارية منافسة" أو جمعيات مدنية تنافس الأحزاب على مستوى تدبير الشؤون المحلية أو بالعمل على خلق ظروف تؤدى إلى انشقاق هذه الأحزاب، وتارة أخرى باحتوائها وإدماجها عبر تمكين أعضائها من مناصب هامة، أو عبر ممارسة التهميش والإقصاء وبخاصة فى مواجهة النخب الحزبية الذين يصعب تطويعها بالشكل الذى يحول دون بلورة مشاريعها واقتراحاتها.

أما فيما يخص مؤسسة الحكومة، فقد لاحظ البعض أن "النظام عمد بدوره إلى المحافظة على ازدواجية هذه النخبة إذ نجد نخبة من "المنتمين" فى مقابل نخبة التقنوقراط، فقد تميل كفة المنتمين ضد التقنوقراط، وقد

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تميل كفة التكنوقراط ضد المنتمين، وذلك تبعا للظروف السياسية والاقتصادية، وسعى النظام إلى الحفاظ على هذه الازدواجية، هو بمثابة ضمانة للاستقرار السياسي ولإبعاد هذه المؤسسة عن جو الصراع السياسي"(٢١).

وكإجراء منه للتضييق على العمل الحكومي ومنافسة صلاحياته في مجالات تنفيذية مختلفة وزيادة على وجود حقائب وزارية "سيادية" تمارس خارج مسؤولية الأحزاب (الخارجية، الشؤون الإسلامية الداخلية)، عمل النظام المغربي في العقود الأخيرة على إنشاء مجموعة من المؤسسات التي تعمل بتوجيهات ملكية وبإمكانيات مهمة وتملك سلطات واسعة في اتخاذ القرارات الحاسمة في مختلف المجالات المندرجة ضمن صميم النشاط التنفيذي الأمر الذي يتيح بروز نخب موازية ومنافسة للنخبة الحكومية(٢٢).

وإذا كانت النخب الحزبية قد ظلت إلى حدود التسعينيات من القرن المنصرم تشتغل في جو سياسي قوامه الحذر وعدم الثقة بين مختلف الفرقاء السياسيين وسيادة ثقافة المعارضة، وتزايد أدوار البيروقراطية ضمن المناصب العليا للدولة، فقد شهدت بعض التحول تبعا للمتغيرات السياسية التي شهدها المغرب في هذه الفترة -وصول المعارضة إلى الحكم- بالشكل الذي سمح بحدوث نوع من التجديد والتبدل في الأدوار.

وأمام هذه الأوضاع التي تعبر عن الجمود الذي أصبح يعتلي عمل الأحزاب، تساءل البعض(٢٣): هل يمكن لنخبة سياسية مصطنعة أن تراعي مصلحة الوطن والأمة، لما تكون قد أثبتت أنها فضلت وعلى امتداد عقود من الزمن مصالحها الأنانية واللاعادلة ويضيف بأن خطابات اليمينيين فقيرة وبئيسة تردد نفس "الألحان والأوزان" .. أما اليساريون الجذريون .. فما زالوا تائهين بين ماضيهم ومستقبلهم .. وأما النخبة السياسية الاشتراكية التي وصلت مرة أخرى إلى السلطة الحكومية .. فلم تتوصل إلى التخلي الصريح عن إيديولوجيتها الاشتراكية التي أصبحت تعوق ليبراليتها الفعلية..

وضمن هذا السياق أيضا وجه عدد من الباحثين والمهتمين مجموعة من الانتقادات لتجربة "التناوب" وحمل النخب الديموقراطية مسؤولية كبرى، نظرا لتحول المشاركة في العمل الحكومي إلى هدف، الأمر الذي أفرغها -التجربة- من أهميتها.

وأمام هذه الأوضاع وعدم بروز معارضة قوية وفاعلة في البرلمان، انخرط مجموعة من الفاعلين (نخبة من المثقفين، الصحافة المستقلة، هيئات حقوقية، جمعيات مدنية ..) في نقاش موسع حول ضرورة إعمال إصلاحات حقيقية في النسق السياسي المغربي كفيلة بإحداث تغييرات فعالة.

وإذا كان البعض يعتقد بأهمية وضرورة تأهيل المؤسسة الحزبية كمدخل للتحديث والديموقراطية وبخاصة مع صدور قانون الأحزاب، فإن الإصلاح الدستوري الكفيل بتوسيع وتوضيح مجال وهامش تحرك النخبة السياسية يعتبر بدوره أمرا مطلوبا.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الهوامش :

١- ت. بوتومور: النخبة والمجتمع، ترجمة جورج جحا، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية، ص٥.

٢- محمود محمد الناكوع: أزمة النخبة فى الوطن العربى، الطبعة الأولى ١٩٨٩، ص١٥.

٣- محمود محمد الناكوع: أزمة النخبة فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص١٦.

٤- محمود محمد الناكوع: أزمة النخبة فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص٥.

٥- كوليت أسمال: مظاهر خصوصية النخب السياسية، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسى، العدد ٩ - أكتوبر ١٩٨٩، ص٥.

٦- ت. بوتومور: النخبة والمجتمع، مرجع سابق ص٨.

٧- كوليت أسمال: مظاهر خصوصية النخب السياسية، مرجع سابق ص١١.

٨- حسن قرنفل: المجتمع المدنى والنخبة السياسية: إفريقيا الشرق، المغرب، الطبعة الأولى ٢٠٠٠، ص١٥٤.

٩- مجوعة من الباحثين: مصادر الديموقراطية: ثقافة المجموع أم دور النخبة، إعداد: لارى دايموند، ترجمة: سمية فلوعبود، دار الساقى، لبنان الطبعة العربية الأولى ١٩٩٤ ص٢٢٢.

١٠- كوليت أسمال: مظاهر خصوصية النخب السياسية مرجع سابق، ص١٠.

١١- ت. بوتومور: النخبة والمجتمع، مرجع سابق ص١١٨.

١٢- محمد شقير: خصائص النخبة الحاكمة فى الوطن العربى، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسى، العدد ٩ - أكتوبر ١٩٨٩، ص٢٣، وما بعدها.

١٣- إدريس لكرينى: "الديموقراطية" الأمريكية لمكافحة "الإرهاب" الدولى، مرجع سابق، ص ص١٧٢ و١٧٣.

١٤- مصطفى حجازى: التخلف الاجتماعى: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، المركز الثقافى العربى، المغرب، الطبعة التاسعة ٢٠٠٥، ص١٢٣.

١٥- محمود محمد الناكوع: أزمة النخبة فى الوطن العربى، مرجع سابق ص٧.

١٦- محمود محمد الناكوع: أزمة النخبة فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص٤٢.

١٧- حسن قرنفل: المجتمع المدنى والنخبة السياسية، مرجع سابق ص١٥٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١٨- عبدالرحيم العطرى، صناعة النخبة بالمغرب، دفاتر وجهة نظر (٩) الطبعة الأولى ٢٠٠٦ ص٢٦.

١٩- عبدالرحيم العطرى، صناعة النخبة بالمغرب، مرجع سابق ص٣١.

٢٠- عبدالرحيم العطرى: صناعة النخبة بالمغرب، مرجع سابق، ص٣٦.

٢١- عزيزة حاجى: النخب السياسية فى المغرب، محاولة للتحديد، أطروحة لنيل الدكتوراه فى القانون العام، كلية الحقوق أكدال، الرباط، السنة الجامعية ٢٠٠٢- ٢٠٠١ (غير منشورة)، ص٢٩٥.

٢٢- نشير إلى أن علاقة النظام السياسى بالنخبة السياسية وتحكمه فى مسارها يختلف فى أشكاله بحسب الظروف السياسية وطبيعة النخبة السياسية نفسها، فقد يتخذ تدخله فى مسارها شكلا صارما وعنيفا مثلما تم خلال إعلان حالة الاستثناء بعد بروز صراع سياسى نتج عنه تقديم ملتمس الرقابة فى ١٥ يونيو ١٩٦٤ وقد يكون أقل عنفا إما فى شكل تحكيم سياسى بطلب من الأطراف المتصارعة ..، أو قد يكون فى شكل ضمانات ملكية أو عن طريق إقرار أسلوب "الحوار والتراضى" .. لمزيد من التفاصيل فى هذا الشأن، راجع: عزيزة حاجى: النخب السياسية فى المغرب محاولة للتحديد، مرجع سابق، ص ٢٩٥ ص٢٣.

٢٣- محمد الهلالى: اليساريون الثوريون بالمغرب، منشورات اختلاف، المغرب الطبعة الأولى ٢٠٠١، ص٩ و ١٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner